وزير العمل في حوار مفتوح مع قيادات الحركة التعاونية (١)

الحركة التعاونية تعيش وضعا يرثى له

١١ جمعية بالبلاد .. منها جمعيتان رابحتان وتسع جمعيات خسرت أكثر من نصف رأسمالها

كتب ـ لطفي نصر :

كانت خطوة موفقة وبادرة طيبة هي الأولى من نوعها عندما دعا وزير العمل والشئون الاجتماعية الاستاذ عبدالنبي عبدالله الشعلة جميع مجالس ادارة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وجميع المعنيين بالحركة التعاونية بالبلاد والمسئولين والصحفيين المهتمين بهذه الحركة .. دعاهم الوزير بالأمس الى اجتماع موسع عقد بمقر مركز المنامة الاجتماعي بالجفير .. تم خلاله طرح قضية الحركة التعاونية من كل جوانبها وتحدث الجميع بصراحة متناهية .. دون مجاملة أو لف ودوران .

الوزير يعبر عن حجم المأساة بصراحة شديدة (١١) جمعية تعاونية في البلاد .. انتتان منها تحققان ربحا فقط و ٩ جمعيات تعاني من الخسارة .. بعد ان خسرت أكثر من نصف رأسمالها .. بل وان بعض هذه الجمعيات الخاسرة في حالة يرثى لها قد يتم حلها .. الأمر الذي قد يجعل الوزارة مضطرة الا ان تمسك بالشرط وتبتر الجزء المتهالك من جسم الحركة التعاونية .. على أمل ان يبقى الجسم كله سليما ومعافى وتكتب له الحياة .. لكن رغم ذلك يؤكد الوزير ان الوزارة بل الحكومة بأكملها لن تتخلى عن الحركة التعاونية ولن تفرط فيها .. ستقف وراءها .. وتدعمها .. وتبحث عن الحلول لانقاذها من ضيقتها .. ستواصل اللقاءات مع القيادات التعاونية .. ستعدل التشريع التعاوني في البلاد .. ستبحث عن كل التسهيلات الممكنة لازالة العقبات من الطريق .. ستقوي من أواصر التعاون بين البحرين وكل دول مجلس التعاون من أجل هذا الهدف وخاصة مع الكويت التي قطعت فيها الحركة التعاونية اشواطا هامة الى الامام .. ولذلك كان الوزير حريصا على أن يدعو الى هذا الاجتماع احد المسئولين عن الحركة التعاونية في الكويت .

بدأ الاجتماع

وبدأ الاجتماع بكلمة للاستاذ صادق الشهابي وكيل الوزارة المساعد للشئون الاجتماعية .. حيث حضر سيادته الاجتماع مع السيدة فليزة الزياني مديرة ادارة التنمية الاجتماعية التي تشرف على هذا القطاع .. كما حضره جميع المسئولين المعنيين فماذا قال الأستاذ صادق الشهابي :

قال قبل حوالي ربع قرن ، خرج للنور اول قانون ينظم العمل التعاوني في البحرين ، وهو القانون رقم (٨) لسنة ١٩٧٢ بشأن الجمعيات التعاونية ، والذي تشكلت على إثر صدوره اول جمعية تعاونية في البلاد .

وقد تقدم العمل التعاوني خطوات عديدة الى الأمام ، فازدادت الجمعيات التعاونية من ناحية الكم ، وتشعبت مجالات عملها وتنوعت الأهداف التي تبتغيها ، وقدمت الدولة الكثير من الدعم والمساندة للعمل التعاوني حتى تمكن الوقوف على قدميه والاعتماد على نفسه .

الا ان مجتمعنا البحريني ، كأي مجتمع اخر ، شهد الكثير من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية . هذه التغيرات التي تفرض على الجميع ضرورة التكيف وتطوير اساليب العمل ووسائل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية . ولهذا لتصحيح هذا المسار . علاوة على الاستماع الى ملاحظاتكم وآرائكم الثرة في هذا الخصوص والمشاركة في اقتراح الحلول المناسبة .

الوزير يتحدث

وعندما تحدث الوزير قال : ان من ابرز اهداف الوزارة هو حماية مسيرة الحركة التعاونية والتأكد من انها تسير في الطريق الصحيح .. وان الدولة لم تقصر في حماية هذه المسيرة من حيث دعمها وتأسيسها وتشجيعها وتوفير الأراضي اللازمة لها .. حيث وفرت اراضي لها للبناء عليها بلغت ٣٥ الفا و ٣٦٤ مترا مربعا .. وانفقت على بناء هذه الجمعيات اكثر من مليون و ١٠٠ الف دينار .. واستقدمت من أجل الحركة التعاونية الخبراء وعقدت ورش العمل ، وشاركت في المحافل الاقليمية والعالمية .. ثم اعملت وزارة العمل الحرية كاملة للجمعيات التعاونية وفضلت الا تتدخل في شئونها لان بعض مجالس الادارة ابدت عدم ارتياحها لتدخل الوزارة حتى ولو كان ذلك لتصحيح المسيرة .. ثم حدث ما حدث واصبح الوضع لا يبشر بالخير ويحتاج الى معالجة حاسمة وجذرية .. فالتقيت باعضاء مجالس الادارات .. وتعرفت على الوضع بالكامل ورفعت مذكرة الى مجلس الوزراء واتخذ المجلس قراره بدعم الجمعيات الناجحة ودراسة وضع الجمعيات الخاسرة والتصرف بالقرار الانسب مع كل منها .. ذلك انه من بين التسع شركات الخاسرة قد خسرت كل منها اكثر من نصف راسمالها .. وسيكون خطأ هو المعالجة العلمية والموضوعية بحيث اننا لن نلجأ الى الحل الا بعد استنفاد كل وسائل العلاج والحماية .

وقال الوزير : ان سبب ما حدث من انهيار في وضع الحركة التعاونية هو القرارات غير الصحيحة وغير المنسجمة مع القانون من قبل مجالس الادارات .. ومعنى ذلك ان مجلس ادارة الجمعية المنهارة يتحمل مسئولية ما حدث .. ولذلك فان مجلس ادارة جمعية مدينة عيسى الذي تقرر حله لم يتم إخلاء طرف اعضائه وكذلك الحال بالنسبة لمدققي الحسابات السابق .

وقال الوزير : ان الجمعيات الخاسرة مدينة الآن بملايين الدنانير للسوق المحلي ! والقلق لان الحكومة قدمت كل ما يمكن تقديمه للجمعيات التعاونية : لقاءات مفتوحة ـ دعم مالي ـ إلغاء رسوم .. ولكن الجمعيات انحرفت عن دورها .. ولذلك فان الحكومة ممثلة في الوزارة لن تنفق المزيد من الاموال على جمعيات خاسرة .. فنحن نعيش مجتمعا ذا اقتصاد حر فالمنافسة فيه مفتوحة خدمة للمستهلك الذي يريد سلعة جيدة بسعر اقل فهو ـ اي المستهلك ـ لا يعرف اهدافا تعاونية أو غير ذلك .. فعندما لمس المستهلك ان الجمعيات التعاونية لا تقدم له السلعة الجيدة بالسعر الذي يريده وان هناك محلات او متاجر اخرى توفر له ذلك ذهب اليها وتعامل معها .. وليس ذلك بالنسبة للمستهلك العادي بل حدث ذلك مع بعض المؤسسين لهذه الجمعيات ايضا .

ماذا نفعل ؟

وتساءل الوزير : ماذا نفعل إزاء هذا الوضع المتردي ؟!

فاجاب : لقد قررنا التحرك الايجابي في صدور وبدون ضجة .. وبدأ التعامل مع جمعية مدينة عيسى .. واصدرنا قرارا بتشكيل مجلس ادارة جديد ومؤقت لمدة ستة وتشكيل عدة لجان رقابية بنفس الجمعية وكلهم من بين فئات من المجتمع معروفة بنزاهتها على ان يقدموا الى الوزارة تقريرا خلال ثلاثة أشهر .

وقال الوزير : بصراحة سننظر في الامر .. فاذا كان يمكن لهذه الجمعية ان تستمر ولو حتى من خلال الدعم والمساندة كان بها .. والا فان الحل او التصفية هو القرار الصعب الذي يجب ان نسلكه وخاصة اذا رأينا ان الوضع قد وصل الى نقطة لا يمكن الرجوع منها .. او ان الدعم المالي المناسب لن ينقذها من تدهورها .. كما ان جمعية مستثرة التعاونية قد تقدمت بطلب لحلها ونحن ننظر في هذا الطلب .. ثم سننظر في وضع كل جمعية على حدة .. وسندعم كل جمعية يمكن ان تخرج من عثرتها .

صحيح .. ولكن

وقال الوزير : صحيح ان الدولة تدعم الحركة التعاونية ولكن ليس على حساب مصالح او خدمات المواطنين الاخرى فديون جمعية مدينة عيسى وصلت الى مليوني دينار بحرمني للجهات الاخرى إضافة الى حقوق المساهمين .. وهذا اكبر دليل على ان هناك انحرافات .. وانحرافات خطيرة .. ولابد من العلاج الحاسم حتى لا يحدث ما حدث في المستقبل .

تعديل القانون

وقال الوزير : اننا بصدد تعديل قانون التعاون وقد تم تشكيل لجنة لدراسة التعديلات .. ومن لديه اي اقتراح او فكرة بهذا الخصوص عليه ان يقدمها للجنة المشكلة بالوزارة لهذا الغرض .. وقد عقدت الوزارة العزم على علاج اية ثغرات .

وقال الوزير : من بين اسباب ما حدث ان كثيرا من الجمعيات لا تكلف نفسها بارسال تقارير مالية عن اوضاعها الى الوزارة .. ولا حتى تقوم بتدقيق حساباتها .. وهذا في حد ذاته مخالفة للقانون .

عرض شامل للأوضاع المالية للجمعيات التعاونية

ولم يرد الوزير ان يطرح الوضع المتردي للجمعيات التعاونية من فراغ او يأتي الكلام عنها او الحوار حولها نظريا .. ولذا اصر على ان يقدم تقارير مالية شاملة عن اوضاع الجمعيات قام بعرضها مدقق الحسابات المختص من خلال الجداول والارقام والميزانيات والتقارير .

وقد أظهرت هذه التقارير انخفاضا كبيرا في مبيعات جمعية مدينة عيسى خلال ١٩٩٣ / ١٩٩٤ .. وبتوقع انخفاض اكبر في ١٩٩٥ والى نسب خطيرة .. وان تتطور الخسائر الى نسب كبيرة وقد وصلت الخسائر في ١٩٩٤م الى ١٠٢ الف دينار وفي ١٩٩٥ في حدود ١٣٠ الف دينار وشمل الانخفاض الاستثمارات والموجودات .. والمساهم بدلا من ان يحصل على ارباح مطلوب منه ان يدفع لكي تتمكن الجمعية من تسديد الديون .

جمعية المحرق

وبالنسبة لجمعية المحرق انخفضت نسبة المبيعات في عام ١٩٩١ الى ٣٧٪ ثم انخفضت الى ٢٢٪ عام ١٩٩٥ ونسبة الانخفاض في تكلفة المبيعات ٤٢٪ في عام ١٩٩٤ ثم انخفضت الى ٢٢,٥٪ .. وان كانت الجمعية تتجه الآن نحو تخفيض نسبة الخسائر . وسبب ما حدث بالجمعية انها رغم انخفاض نسبة المبيعات لم تستطع ان تخفض مصاريفها الادارية .. والادارة تحاول تصحيح الوضع المالي هذه الايام .

وقال المحاسب : ان سعر السهم فقد ٩٠٪ من قيمته بعد ان كان دينارا اصبحت قيمته مائة فلس فقط .

الوزير يعقب

ثم عقب الوزير على ذلك قائلا : كل شيء واضح من الناحية القانونية .. نحن الآن في مأزق إزاء الحركة التعاونية .. لأن كل المشاركين في هذه الحركة من أبناء البلاد كلهم وجوه طيبة تقدمت للعمل التطوعي بنية حسنة .. وتحملوا جميعا اعباء ومسئوليات كبيرة بدوافع وطنية خالصة .. وقاموا بادوار وطنية دون اي مقابل مادي .. ولذلك لا يسعنا الا ان نعبر عن شكرنا لهم جميعا والمجتمع بأكمله يقدر لهم هذا الدور .. واعذرونا اذا كنا قد اضطررنا الى ان نقف وقفة محاسبة مع النفس من أجل المحافظة على سمعة هذه الادوار الطيبة وسلامة المسيرة وحقوق الآخرين .

● جانب من الحوار

نتابع غدا .. الحديث عن
ماذا قال التعاونيون ؟

عبدالنبي الشعلة :

نحن في مأزق .. وقد نضطر إلى البتر حفاظا على سلامة الجسم التعاوني

المجلس الثقافي البريطاني
تبدأ دورات اللغة الإنجليزية المقبلة
خلال شهر رمضان الكريم
إعتباراً من ٢٠ يناير إلى ١٢ فبراير ١٩٩٦
التسجيل
للطلاب القدامى والجدد
يومي الإثنين ١٥ والثلاثاء ١٦ من يناير ١٩٩٦م
من الساعة ٩,٠٠ - ١١,٣٠ أو من ٣,٣٠ - ٦,٠٠
هاتف ٢٦١٥٥٥
١٤٦ تابع الشيخ سلمان
الخبرة العراقة الكفاءة

تنزيلات
نهاية الموسم
لدى
مختارات
جيه. سي. بيني
البحرين
من ٣ - ١٧ يناير ١٩٩٦
تخفيضات على مختارات من أزياء الشتاء النسائية والرجالية والولادية
JCPenney
COLLECTIONS
كانو ليوا للتجارة ذ.م.م. هرم بلازا سهلة البحرين - هاتف ٢٠٢٩٤٩
السبت-الأربعاء: صباحاً ٩,٠٠ - ١,٠٠ مساءً ٤,٠٠ - ٩,٠٠
الخميس-الجمعة: ٩,٠٠ صباحاً - ٩,٠٠ مساءً